



البند رقم (1)

الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في
31-12-2022م ومناقشته
[\(اضغط هنا\)](#)



البند رقم (2)

التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة عن العام
المالي المنتهي في 31-12-2022م

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة سناد القابضة (شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة والزراعة والعقارات وأعمال المقاولات سابقاً)
(شركة مساهمة سعودية)

الرياض - المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة سناد القابضة "شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة والزراعة والعقارات وأعمال المقاولات سابقاً" (شركة مساهمة سعودية) "الشركة" والشركات التابعة لها (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م، وقائمة الدخل الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

لفت انتباه

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (٢٠) في القوائم المالية الموحدة المرفقة، والذي يوضح موقف الدعوتين القضائيتين ضد بائع أرض بشمال الرياض - حي الخير وضد وسيط السعي. لم يتم تعديل رأينا فيما يخص هذا الأمر.

تقرير المراجع المستقل عن مراجعة القوائم المالية الموحدة لشركة سناد القابضة "شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة والزراعة والعقارات وأعمال المقاولات سابقاً" (شركة مساهمة سعودية) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م (تتمة)

الأمر الرئيسة للمراجعة

الأمر الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية الجوهرية عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م. وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأيها فيها، ونحن لانقدم رأياً منفصلاً عن هذه الأمور. تتضمن الأمور الرئيسة للمراجعة ما يلي:

الإيرادات من العقود مع العملاء	
أمر مراجعة رئيسي	كيفية مراجعة الأمر الرئيسي في مراجعتنا
بلغت صافي مبيعات المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م ما قدره ١,٨ مليار ريال سعودي (١,٧ مليار ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١).	قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية لمراجعة حساب الإيرادات من العقود مع العملاء:
تثبت الإدارة الإيرادات وفقاً لمبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء".	<ul style="list-style-type: none"> قمنا بتقييم سياسة المجموعة في الاعتراف بالإيراد طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (١٥) "الإيرادات من العقود مع العملاء" قمنا باختبار عينة من العقود مع العملاء وبالخصوص الشروط التعاقدية المتعلقة بالعبء المتغير مثل خصم الكميات وحق الإرجاع وقمنا بإعادة الاحتساب لها. قمنا باختبار عينة من الترتيبات المحتملة والمؤشرات التاريخية التي اعتمدت عليها الإدارة في تحديد خصم الكميات وحق الإرجاع. قمنا بمراجعة عينة من معاملات المبيعات خلال السنة وتحققنا من مدى تسليم البضاعة المتعلقة بها وإشعارات القبول لتقييم مدى الالتزام بسياسة إثبات إيرادات المجموعة. قمنا بمراجعة الإفصاحات المتضمنة في القوائم المالية الموحدة المرفقة فيما يتعلق بالإيرادات من العقود مع العملاء.
قامت الإدارة بتنفيذ تحليل مفصل لكل نوع من أنواع عقود الإيرادات وذلك بتحديد التزامات الأداء والأسعار المتغيرة الناشئة من العقود مع العملاء بما في ذلك عوامل أخرى مثل أحقية العميل في الحصول على الخصم على الكمية وأحقية العميل في إرجاع البضاعة.	
إن تحديد مقدار الخصم يعتمد على أحكام هامة، منها كمية المشتريات التي يقوم بها العملاء المعنيون، وعلى الترتيب المحتمل ما بين المجموعة وعميلها. إضافة إلى ذلك، إن تحديد مخصص للبضائع التي يحق للعميل أرجاعها يتطلب الأخذ في الاعتبار المؤشرات التاريخية.	
لقد اعتبرنا هذا الموضوع أمراً رئيسياً للمراجعة حيث أن الإيرادات تعتبر بنسبة هامة في القوائم المالية الموحدة وهي مؤشر لقياس الأداء، وإن حساب الإيرادات من العقود مع العملاء يتطلب من الإدارة استخدام افتراضات جوهرية.	
لمزيد من التفاصيل، راجع الإفصاحات أرقام (٥-٢) هـ / ٣ / ٤ / ٥).	

تقرير المراجع المستقل عن مراجعة القوائم المالية الموحدة لشركة سناد القابضة "شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة والزراعة والعقارات وأعمال المقاولات سابقاً" (شركة مساهمة سعودية) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م (تمة)

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكن لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا عنها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاح لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة لاسيما لجنة المراجعة ومجلس الإدارة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرياً إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

تقرير المراجع المستقل عن مراجعة القوائم المالية الموحدة لشركة سناد القابضة "شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة والزراعة والعقارات وأعمال المقاولات سابقاً" (شركة مساهمة سعودية) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى إستنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وإستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرية متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكد جوهرية، فإنه علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفناً مستقبلية قد تسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظّل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

نحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لها والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم بإكتشافها أثناء المراجعة.

نقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبغهم أيضاً عند الإقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعية السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن شركة الدكتور محمد العمري وشركاه



جهاد محمد العمري

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٦٢



التاريخ: ٠٤ رمضان ١٤٤٤ هـ

الموافق: ٢٦ مارس ٢٠٢٣ م



البند رقم (3)

الاطلاع على القوائم المالية عن العام المالي المنتهي
في 31-12-2022م ومناقشتها
[\(اضغط هنا\)](#)



البند رقم (4)

التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام
المالي المنتهي في 31-12-2022م



البند رقم (5)

التصويت على تعيين مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوي من العام المالي 2023م، والربع الأول من العام المالي 2024م، وتحديد أتعابه



البند رقم (6)

التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحيحة الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (1) من المادة (27) من نظام الشركات وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة



تقرير لجنة المراجعة حول نظام الرقابة الداخلية وفاعلية
الإجراءات المتبعة عن العام المالي 2022م

التاريخ: ٢٢/٠٣/٢٠٢٣ م

تقرير لجنة المراجعة حول نظام الرقابة الداخلية وفاعلية الإجراءات المتبعة عن العام المالي ٢٠٢٢ م

قامت اللجنة بالاطلاع على تقرير الرقابة الداخلية السنوي عن تقييم فعالية وتصميم نظام الرقابة الداخلية عن العام ٢٠٢٢ م الذي أعده المراجع الداخلي ضمن نطاق عمله المتفق عليه، وقامت الإدارة التنفيذية بدراسة التقرير ومناقشته قبل إصداره بالصورة النهائية، ثم تم استعراض منهجية التقرير والتأكيد من أنه تم وفق المعايير المهنية للمراجعة الداخلية بتطبيق عدد من الأساليب والإجراءات المهنية التي استندت على معايير المراجعة الداخلية الصادرة من المعهد الدولي للمراجعين الداخليين، إلى جانب اللوائح الداخلية المطبقة المعمول بها في الشركة. وقد اشتمل نطاق المراجعة على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بدورات العمل الرئيسية التالية:

- متابعة التوصيات الواردة في التقارير السابقة لسنة ٢٠٢١.
- الموارد البشرية.
- الحوكمة.
- المشتريات.
- الاستثمار
- المالية
- تقنية المعلومات

وتوضح اللجنة أنه تم إرسال استبيانات خاصة أعدها مستشار المخاطر لجميع مديري الإدارات لتعبئتها وفق أسئلة محددة، وقام بالاجتماع بهم في ورشة عمل لبيان الهدف من إدارة المخاطر الحالية والمستقبلية وآلية العمل على تقليل آثار المخاطر على الشركة والوصول إلى مستويات المخاطر المقبولة لكل إدارة وبالتالي انعكاسها على الشركة ككل، إضافة إلى تحليل شامل لمسئوليات كل إدارة للتأكد أن المسئوليات تشمل إدارة المخاطر والأدوات الرقابية عليها، كما قام المراجع الداخلي بالاطلاع على التقارير الصادرة من مديري الإدارات إلى العضو المنتدب والرئيس التنفيذي بصفته المرجعية الهرمية وفق الهيكل الإداري للشركة.

ثم استعرضت اللجنة النتائج التي توصل إليها المراجع الداخلي في تقريره لتقييم نظام الرقابة وفاعلية الإجراءات المتخذة ضمن عمليات التنفيذ وأنه تم التوصل إلى الاستنتاج العام بناءً على المعلومات والاختبارات التي قام بها، الذي نص على أن تصميم نظام الرقابة الداخلية للشركة يتضمن إجراءات وضوابط فعالة وملائمة وكافية بدرجة معقولة مع أهمية القيام بأعمال التحسين والتطوير للنظام للتغلب على نقاط الضعف وفق طبيعة أعمال الشركة ونشاطها وأهدافها.

بناءً على متابعة اللجنة لمهامها وتقارير المراجع الداخلي والمتابعة مع المحاسب القانوني والإجراءات التصحيحية التي قامت بها الإدارة التنفيذية للشركة للتطوير والتحسين المستمر، وتأكيدات الإدارة التنفيذية بعدم وجود ملاحظات جوهرية عند إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للعام ٢٠٢٢ م والقوائم المالية الأولية



للفترات الربعية خلال العام ٢٠٢٢م والقيام بمعالجة جميع الملاحظات التي ابداهها المحاسب القانوني خلال أعمال المراجعة للعام ٢٠٢٢م ولا توجد لديه أي تحفظات أو ملاحظات جوهرية لم يتم معالجتها وعدم وجود ملاحظات جوهرية للجنة عند دراسة تلك القوائم وعدم وجود ملاحظات جوهرية من مجلس الإدارة واعتمادها لتلك القوائم المالية، وتأكيدات الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية وفاعلية إجراءاته الموقع في ٢٠٢٣/٠٣/١٦م وقد تم فحص ومراجعة القوائم المالية من مراجع الحسابات المعتمد المستقل والذي له حق الاطلاع على كافة الدفاتر والسجلات ومحاضر مجلس الإدارة ولجانه ومحاضر الجمعية العامة للمساهمين، وكما لم يتم استلام أي ملاحظة جوهرية من المحاسب القانوني على أنظمة الرقابة والضبط الداخلي، وبناءً على تقرير الرقابة الداخلية السنوي عن تقييم فعالية تصميم نظام الرقابة الداخلية والمنهجية التي قام بها المراجع الداخلي وما توصل إليه من استنتاج أن تصميم نظام الرقابة الداخلية فعال وملائم وكاف مع العمل على التطوير والتحسين المستمر مما يستدل عليه بالاتي:

- أن سجلات الحسابات تم إعدادها بالشكل الصحيح
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة ونفذ بفاعلية
- أنه لا يوجد شك يذكر في قدرة الشركة على مواصلة نشاطها
- أن النظام المالي يعكس سلامة البيانات والتقارير المالية وأنظمتها

فإن اللجنة في ظل ما جاء أعلاه، ليس لديها ملاحظات جوهرية على نظام الرقابة الداخلية في الشركة وترى أن نظام الرقابة الداخلية يؤكد بدرجة معقولة أنه أعد على أسس سليمة مع أهمية ان تقوم الإدارة التنفيذية بالاستمرار في تطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية وتطوير آلية الرقابة على عمليات وأنشطة الشركة.

